





يعنى بعرض أهم المقالات والتحليلات والخلاصات لكتب مختارة والمتعلقة بالشأن العراقي



أزيحت قنبلة نووية من طريق الحرير

فاضل سلمان/ العراق تايمز

في اواسط الخمسينات من القرن الماضي كانت بدايات التطلع الايراني صوب الطاقة النووية والذي اتخذ سعيا جديا وعمليا في بداية السبعينات حيث بدأ شاه ايران يأخذ الامر بجدية اكبر وبدا ببناء المحطات النووية بدعم امريكي سعيا لجعل ايران قوة اقليمية عظمى، وبعد الثورة الايرانية والاطاحة بحكم الشاه لم يكن ممكنا تواصل العمل بالمنشآت النووية واستكمالها ، خصوصا وان حرب الخليج الاولى لم تكن تسمح بذلك، وفي التسعينات بدأت ايران بنهضة كبرى في كل مجالات الحياة، طبعا عدا تلك المتعلقة بحقوق الانسان ، وكان من ضمن مشاريع نهضتها استكمال مابداه الشاه في مجال الطاقة النووية .

لا يمكن الجزم بدوافع الاهتمام بالطاقة النووية لكن الاكيد ان حلم الشاه بدولة عظمى لها نفوذها على دول الاقليم قد ورثه حكام ايران الجدد، والعالم ظل صامتا او غير مبال وهو يرى ايران تحبو صوب دخول عالم الدول النووية، ربما كانوا يشككون بقدرات الايرانيين الذاتية وربما ارادوا ان يستنفذوا هذه القدرات ويوصلوها الى مرحلة يصبح ضربها والقضاء عليها ممكنا بعد انهاك ايران اقتصاديا مثلما فعلوا بالمفاعل النووي العراقي، المهم ان التصعيد الغربي والاسرائيلي بدأ مع بداية حكم احمدي نجاد واتضاح رؤيته وتصريحاته العلنية تجاه اسرائيل، هنا بدأت لعبة على مستوى لم يكن سهلا فهمها، هذه اللعبة يدركها لاعبيها فقط وهم الامريكيين والايرانيين، امريكا من جانبها صورت لدول الخليج ان ايران قاب قوسين او ادنى من امتلاك قنبلة نووية شيعية، وركزت جدا على المفردة الاخيرة، لانها تعرف جيدا مَن تخاطب، فيما ايران من جانبها اوضحت ان برنامجها للأغراض السلمية لكنها لم تخفي اصرارها المريب على هذا البرنامج .

الفتوى الايرانية بحرمة صنع اسلحة الدمار الشامل لم تنجح في ان تبعث برسالة اطمئنان للخائفين من قنبلة ايران النووية، ولا يمكن ان تقنع احدا عاقلا، فليس من المعقول مثلا ان تخلوا ترسانة الجيش الايراني من الاسلحة الكيميائية، وهي اسلحة دمار شامل، ولا من المعقول ان ترى ايران طريق الحرير معبدا بالقنابل النووية فيما يعبد بالزهور في اراضيها، ولا من المعقول ان تدفع ايران كل هذه الأثمان الباهضة دفاعا عن برنامجها وهي لاتنوي صنع قنبلة نووية، فما الذي حدث لايران لتقبل بتوقيع اتفاق يسلبها حلمها بايران العظمى ومالذي حدث لامريكا لتقبل بتوقيع الاتفاق على خلاف رغبة التوأمين اسرائيل والسعودية ؟ في حسابات البيدر والحقل ايران الرابح الاكبر لو انها فعلا لم تكن تنوي صنع قنبلة نووية، لكن هذا افتراض بعيد عن المنطق ، لذا فايران خسرت شيئا وربحت اشياء، فهي ربحت عدم استخدام القوة الامريكية للاطاحة بالاسد وربحت تفرجا امريكيا من بعيد على الاحداث في العراق ولبنان وربحت امكانية انتاج وقودها

النووي بنفسها وربحت الخلاص من طوق الحصار المفروض عليها، والاهم جنبت نفسها حربا يستحيل الانتصار فيها فضلا عن انها ستعيدها قرونا للخلف .

في المقابل لم يكن يتوقع من اوباما (الديمقراطي) غير هذا النهج، فالتجربة وعلى مدى عقود بينت ان الحزب الديمقراطي يعمل على تحقيق المصالح الامريكية بالقوة الناعمة عكس الحزب الجمهوري الميال دوما لانتهاج سياسة الحروب، طبعا امريكا ربحت في الاتفاق وهو يشكل نصرا لها باعتبارها نجحت في منع ايران من الحصول على القنبلة النووية دون اللجوء الى ضربة عسكرية مجهولة العواقب قد تطيح بأمريكا كأكبر قوة اقتصادية في العالم، فمصاعب الاقتصاد الامريكي حاليا لايعطي اولوية لاسرائيل او السعودية لكنها تشكل اولوية لاوباما وفريقه، لذا ترى اسرائيل والسعودية حانقين على هذا الاتفاق وابدوا انزعاجا واضحا منه رغم الترحيب الدولي، والانزعاج الاسرائيلي مبرر ومفهوم باعتبار ماصدر من تصريحات ايرانية تبشر بزوال اسرائيل لكن الانزعاج السعودي بدا واضحا، فالسعودية ترغب بزوال ايران اكثر من رغبة ايران بزوال اسرائيل بسبب سياساتها التوسعية وتدخلاتها المستمرة في الشؤون العربية، مع ان العقل والمنطق يجب ان يدفعا السعودية الى علاقات جيدة وحميمة مع ايران لدواعي المصلحة واستقرار المنطقة وايضا كورقة يمكن ان تنفع السعودية في يوم ما قد تلجأ فيه للبعد عن امريكا او معاقبتها خصوصا وان امريكا ليس لها حليف دائم ومصالحها فوق كل الاعتبارات، وما الخذلان الذي شعرت به السعودية من الموقف الامريكي اتجاه سوريا والاتفاق النووي الاخير الا دليل على ذلك وتعبيرا على موسم الاحباط الذي أصابها.

اما نحن في العراق وتأثيرات مثل هذا الاتفاق علينا فلا يمكن الجزم الا بضعف التأثير العراقي فوسط هذه الفوضى الامنية والفساد الذي يضرب اطناب البلاد طولا وعرضا لا يمكن ان يكون لنا اي دور وكان يمكن ان يكون مثل هذا الاتفاق مفيدا للعراق لو انه انتج اتفاقا او تقاربا سعوديا ايرانيا، فالتوافق الايراني الامريكي فيما يخص الشأن العراقي قديم ومفعل، وسنكتفي بما يسفر عنه الاتفاق من تمهيد لمؤتمر جنيف قد ينعكس ايجابا في حل المعضلة السورية .

من يشتري منصب رئيس جمهورية العراق؟

داود البصري

شغور منصب الرئاسة العراقية لما يقارب العام بسبب المرض الذي أقعد الرئيس العراقي جلال طالباني عن ممارسة مهامه في ديسمبر عام ٢٠١٢، إضافة لمخالفته الدستورية فهو يشكل معضلة حقيقية تكمل صورة فشل الدولة العراقية في تحسين أدائها السياسي و الخدمي الذي تدهور لحد الفضيحة مع تصاعد العمليات الإرهابية و التدهور العام في البنية العراقية و إحتدام الصراع على خيارات المستقبل و على منصب رئاسة الحكومة العراقية التي يريد حزب الدعوة إستمرار سطوته عليها و صراع المخالفين من (الإخوة الأعداء) من جماعات الصدريين و المجلسيين و الآخرين في التحالف الطائفي العراقي للهيمنة على المنصب و الذي يشكل في نهاية الأمر الباب الأوسع لمغارة علي بابا العراقية حيث النهب و السلطة و الإمتيازات الواسعة.

في العراق اليوم تكمن خيارات حقيقية لنهاية مسيرة نوري المالكي في منصب رئاسة الحكومة بعد أن إستنفذ كل ادواته و أظهر فشله الكبير رغم حقن المقويات الإيرانية والأمريكية التي دعمته لثمانية أعوام عجاف كانت القمة في الفشل على جميع المستويات، خصوصا بعد الفضيحة الكارثية الأخيرة لزيارة المالكي لواشنطن وهي زيارة فاشلة أكدت حنق الإدارة الأمريكية على السياسات المالكية إلى الدرجة التي لجأت إدارة أوباما خلالها لعدم دفع مصاريف الوفد العراقي في فندق واشنطن وكانت حوالي ٨٠٠٠ دولار دفعها الوفد العراقي عن طيب خاطر وفقا لما أدلى به الدكتور أحمد الجلبي من معلومات مثيرة للغاية، المهم إن الصمت الحكومي العراقي حول مصير منصب رئاسة الجمهورية و الغموض الذي يحيط بمصير الرئيس جلال طالباني بات اليوم يشكل أحد المفاتيح لإختيار الشخصية التي ستشكل الحكومة العراقية القادمة بعد التوافقات المطلوبة لذلك، فقد أشيع قبل فترة مثلا بأن زوجة الرئيس جلال السيدة هيرو إبراهيم أحمد تتطلع لأن تكون الرئيسة البديلة لزوجها العاجز عن أداء مهامه!!، ولكن ذلك الخيار يبدو صعبا في الحالة العراقية الراهنة لأسباب عديدة، وبالتالي العراق ليس الإرجنتين و لا الفيليبين و لا الهند و لا سيريلانكا لكي تكون الزوجة هي البديل!

و ما يثار اليوم هو خيار آخر يتعلق كما يقولون بإشتراط التحالف الكردي للموافقة على إستمرارية المالكي لفترة رئاسية ثالثة على تولي إبن الرئيس المدعو (قباد طالباني) للمنصب خلفا لوالده!، إضافة للشرط الكردي الخالد في تكريد مدينة كركوك و إعلانها مدينة كردية تابعة لإقليم كردستان لإستكمال مقومات الإنفصال و تكوين دولة كاملة الشروط بما فيها الهيمنة على آبار نفط كركوك!

طبعا أن يتولى قباد وهو المقيم في الولايات المتحدة منصب والده ليكون رئيسا لجمهورية العراق يمثل قمة المهزلة! فهذا الشخص لاتاريخ له في العمل الوطني العراقي سوى كونه إبن الرئيس!! وهذه الصفة الوراثية لا تتناسب أبدا والنظام الجمهوري و لاعلاقة لها بالحد الأدنى من الممارسة الديمقراطية إضافة لكون قباد أفندي بعيد كل البعد عن العراق و مشاكله العويصة اللهم إلا ذا كان الموضوع متعلق بحفظ النوع و السلالة فذلك موضوع آخر، فإذا كان جلال طالباني بإعتباره زعيما سياسيا عراقيا ذا تاريخ معروف فماذا يمثل ولده و الذي حتى إسمه لايتيح له أن يكون رئيسا للعراق لأنه يذكرنا بالملك الفارسي (قباد)، و يبدو أن النظام الإيراني مهتم للغاية بدعم ملف التوارث الرئاسي العراقي لأنه يتيح لهم إمكانية الهيمنة المستمرة على مفاتيح السلطة العراقية المخترقة أصلا..

مهازل العراق ليس لها حدود و لا سدود، و توارث الفشل هو سيد الموقف، و تلك و أيم الحق قاصمة الظهر! لعراق بات يتلاعب به أمراء الحروب و الطوائف و الملل و النحل.

شخصيات عراقية

توفيق السويدي (١٨٩٢ – ١٩٦٨)

ولد توفيق يونس نعمان السويدي في بغداد بمحلة خضر الياس بجانب الكرخ سنة ١٨٩٢، ودرس في استانبول ثم تخرج من كلية الحقوق في فرنسا سنة ١٩١٤، والتحق بالجيش العثماني برتبة ضابط احتياط ، وبعد انتهاء الحرب العالمية الاولى مارس مهنة المحاماة في دمشق، كان سياسيا بارزا في العهد الملكي وتقلب في العديد من المناصب المهمة، فضلا عن رئاسته لعمادة كلية الحقوق في بغداد سنة ١٩٢١ تولى وزارات العدل والخارجية والمعارف ورئاسة مجلس النواب وكذلك عين سفيرا للعراق لدى ايران، وغير ذلك من المناصب .

ترأس السويدي رئاسة الوزراء ثلاث مرات في الاعوام ١٩٢٩ و١٩٤٦ و١٩٥٠ وفي سنة ١٩٥٨ شغل منصبه الاخير وهو وزير الخارجية في حكومة الاتحاد الهاشمي بين العراق والاردن، هذا الاتحاد الذي لم يدم طويلا بعد ان قوضته ثورة تموز ١٩٥٨ بقيادة الزعيم عبد الكريم قاسم .

السويدي رئيسا للوزراء

في ٢٨ نيسان ١٩٢٩ وجه الملك فيصل كتابا رسميا الى توفيق السويدي يطلب منه القيام بمهام رئاسة الوزراء ، وبعد الموافقة صدرت الارادة الملكية بتعيين هيأة مجلس الوزراء التي ضمت كل من : توفيق السويدي رئيسا ووزيرا للخارجية والاوقاف بالوكالة وعبد العزيز القصاب وزيرا للداخلية ويوسف غنيمه وزيرا للمالية وداوود الحيدري وزيرا للعدلية وسلمان البراك وزيرا للري والزراعة وعبد المحسن شلاش وزيرا للاشغال ومحمد امين زكي وزيرا للدفاع وخالد سليمان وزيرا للمعارف ، وبعد القيام بالعديد من المهام قدمت الحكومة استقالتها في ٢٥ اب سنة ١٩٢٩، لكنها وبطلب من الملك بقيت تزاول اعمالها بالوكالة لمدة شهر تقريبا، وكان عمر السويدي حينما تولى رئاسة الوزاره ٣٧ عاما، فكان بذلك اصغر من تولى هذا المنصب الرفيع في تاريخ العراق المعاصر .

سياسة حكومة السويدي

وقد كشف توفيق السويدي عن سياسته التي تنطوي على اقامة علاقات وثيقة ومتينة مع جميع الدول العربية فضلا عن علاقات متوازنة مبنية على المصالح المشتركة مع الدول الشرقية والمجاورة ، كذلك البدء بتحقيق الاصلاحات القانونية والاقتصادية والاعمارية لاسيما ان سنة ١٩٥٠ كانت واحدة من اكثر السنين تحسنا من ناحية الموارد المالية بسبب ايرادات الكمارك والضرائب فضلا عن عوائد النفط المتزايدة، وفي تلك الفترة اصدرت الحكومة قانون رقم (٣) لسنة ١٩٥٠ القاضي باسقاط الجنسية العراقية عن كل يهودي يرغب في الهجرة الى اسرائيل .

السويدي امام (محكمة الشعب)

بعد نجاح ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ القي القبض على السويدي وأُحيل الى المحاكمة مع العشرات من الشخصيات والاقطاب السياسية البارزة في العهد الملكي، وقد مثل امام المحكمة العسكرية الخاصة (محكمة الشعب) المشّكلة من قبل قيادة الثورة، وقد ترأس المحكمة العقيد فاضل المهداوي، وفي ٢٩ تشرين الاول ١٩٥٨ قرأ المدعي العام الاتهامات الموجهة الى توفيق السويدي والتي من بينها التامر على

سوريا، ومسؤولية وزارته عن سن قانون اسقاط الجنسية الذي ساهم بهجرة اليهود العراقيين الى اسرائيل وماشكلة ذلك من دعم مالي وبشري للكيان الصهيوني، علاوة على الاخلال بمبدأ المواطنة، واوضح المدعي العام ان (المتهم) واعوانه كانوا يتقاضون عشرة دنانير عن كل يهودي يخرج من العراق، وقد دافع السويدي عن نفسه مبينا بأنه استطاع بهذا القانون ان يتخلص من مشكلة اليهود في العراق، لانه كانوا يسيطرون على اقتصاد العراق وتجارته (حسب قوله)، كذلك نفى تهمة التامر على سوريا، وقد حكمت عليه المحكمة بالسجن المؤبد، قضى السويدي ٣ سنوات في السجن ثم اطلق سراحه مع اخرين فغادر الى بيروت حيث استقر فيها مدونا مذكراته حتى وافته المنية في ١٥ تشرين الاول سنة ١٩٦٨ .

أنتهى

